

ما اتفق فيه الهبة والابرا في امر احدهما ينسب في الهبة الفبول ولا  
ينسب في الابرا في الهبة الفبول ولوا بره فالابرا في الهبة الفبول  
قلنا ان الابرا ينسب في الهبة الفبول ما اتفق فيه الفبول والمساواة  
اتفق ان المساواة لا رتبة موقفه خلاف الفبول في الفبول ان يكون اجرة من عمل  
معه من الرجحان خلاف في المساواة ما اتفق فيه المساواة والابرا في اتفق في المساواة  
لا يجوز بيع عتقك له من ذمامه وفيما خلاف الابرا في الهبة الفبول والجسمان  
في امرين احدهما نصيب العالم بمنسب في الابرا دون الجعالة والآخر العلم عمدار العمل  
في الابرا دون العتاق ما اتفق فيه الابرا والبيع في بعض الابرا كالمعلم الذي وجوب  
ان نقتب والانتساب بعد العتاق بتلف العتاق وان المعقد ذم على المنفعة وفي البيع على  
العين وانما العتاق بمسك في البيع ملكا مستقرا وفيها ملكا متى لاستمر الابرا في الهبة والابرا  
على الرجحان في الهبة والامه اتفق في امور الامة والاحمر في المردود ونفقته  
عمره ولا ينفق بالقبول والافط قالها للملك وهو لاسح السنور ونفقته الزوج وطرفها  
للمتكمين وهو مندوم ما اتفق فيه العتاق والمعفا في امر واحد ان الصداق في امر  
حال المره قطعا والمنفعة بل هي فيها حال الزوج على التخيرو حال كليهما على الرجحان في الفبول  
ان الصداق ينسب بالانفاق من مفسد ذمامه والمتهم ينسب ان لا ينقص عن ثلثي درهم الثاني  
ان الصداق يحسب في الرجحان وغيره ولا ينسب لمنعه العلمه او صحتها الفهم على شروط وطلاق المفوض  
الرجحان اذا جعلوا بين المره والامه في امر واحد في الهبة الفبول فيه الكحلح  
الرجحة في الهبة الرجحة فكل من الكحلح في امر واحد في الهبة الفبول وفيه هلا في امر واحد  
شهور ولا يرجح ويغير لفظ الكحلح والزوج وفي الاحكام والواجب هو ما اتفق فيه الطلاق  
والظهار اتفق في امر واحد في الهبة الفبول وقوله المهر والابرا في امر واحد في الهبة الفبول  
ما اتفق في امر واحد في الهبة الفبول والابرا في الوطوع والابرا في الوطوع وفيها الثاني ان  
الاستبراء يحصل من كحلح ولا ينسب انفسا العدة في ما اتفق فيه نفقة الزوج  
والقرب القريب اتفق في امر واحد في الهبة الفبول في مخرجه ونفقة القرب الكفاية الثاني  
نفقة الاستبراء في الزمان يحلح نفقة الزوج الثالث نفقة القرب اعساره وسائر النفق  
والابرا في نفقة الزوج الرابع نفقة الزوج في المسكن والدم دون نفقة القرب

سطلب ونفقة الزوج  
وظرفتها للتقنين

على احتياها طالبها وقد تقدم في بعض ما اتفق فيه جباينة النفس والا طرف  
اتفق في امر واحد المستحق النفس الاستيناف بنفسه دون مستحق الطرف الذي  
قد جرم يورد الحد لله ويريد في الايام خلاف النفس فانه مضبوط الثاني  
في النعتك الكهان خلاف الطراف ما اتفق فيه المرد والكافر الاصلي والاهل الثاني  
المرد يكافر الكافر الاصلي في عشرين حكما اليع ولا جزية ولا يعمل في الاستنابة  
ويؤخذ باحكام المسلمين ومعها قضا الصلوات ولا يتبع كحكم ولا في اذ بحجته  
وتعد ربه ويؤخذ ملكه ودمفاته وزوجته بعد الحول والابرا في الهبة  
تعدى ولا من عليه ولا يوق ولا يورث ولا يورثه ولا يورثه في قوله وفي استنابة اولاده  
اذ نقل على ذلك الوجه ويضمن ما اتفق في الهبة في قوله ما اتفق فيه قتال  
الكفار والبقاه اتفق في ان البغاه لا يتبع مدبر ولا يذبح على جرحهم والقتل  
اسيرهم ويرد سلاحهم وحيلهم اليهم والاستيعان عليهم كما فر لا يمن بوقولهم  
مديريين ما اتفق فيه الجزية والهدنة اتفق في امور احدها ان ينفق المخرجة  
لازم وعقد الهدنة جاني الفايح ان عقد الهدنة الحول اكثر من اربعة اشهر  
لا يصفى فخر اشهر فقط خلاف للين به الثالث الهدنة تعقد بغير مال  
والحزب عقد الجنود ودية ولا بد في من دينار ما اتفق فيه الاضحية والعقيقة  
اتفق في ان الاضحية تكون من الابن والبقر والغنم والعقيقة من الابن من الابن  
ما اتفق فيه الامامة العظمى والقضاء وسائر الولايات اتفق في امور احدها في  
في الامام ان يكون فرضا للمؤمنين والابرا في ذلك في غير من الاحكام الثاني لا يجوز  
تعدد الامام في عصر واحد وتعدد الفايح في اماكن مسده الثالث لا يعزل الامام  
بالتسوية ويعزل به القاضي والفرق سخامة شان الامام وما جردت في عزله من الفتن  
الرابع لا يعزل الامام بالاغمي ويعزل به القاضي ثبته من المشكات  
ما وقع في فتاوي المؤدية انه لو امر الامام الناس بصوم ثلاثة ايام في الاستسقاء  
وجب عليهم ذلك باسمه حتى يجب عليهم تعيبت السنة قال القاضي جلال الدين  
العليني في حاشية الروضة هذا كلام ابنه احمد من الامام في التفتوا اعلم ان  
هذه الايام يجب الصوم بها بالاجاز في ذلك وفيه يمكن ان يجب في غير اوقات

سطلب والعقيقة  
لا تكلفه من الابل